المعرفة كسلعة عامة

الصندوق يستخدم التكنولوجيا لتعميق فهم قضايا السياسات الاقتصادية

شارميني كوري، مديرة معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

قد تندهش عندما تعلم أن صندوق النقد الدولي يعمل في مجال تقديم دورات مكثفة مفتوحة عبر الإنترنت (MOOC). وفي الواقع، فإنك قد لا تعلم أنه يعمل في مجال التعليم أصلا.

ومن المؤكد أن عمليات الإقراض في الصندوق ومراقبته لاقتصادات البلدان الأعضاء تستحوذ على عدد أكبر من العناوين الرئيسية. ولكن يتضمن أكثر من ربع عمل الصندوق تنمية القدرات، أي مساعدة البلدان الأعضاء على بناء مؤسسات اقتصادية قوية والارتقاء بالمهارات لتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة. ويقدم الصندوق الكثير من التدريب والمساعدة الفنية من وراء الكواليس لمساعدة البلدان على تحمل الصدمات بشكل أفضل وتجنب الكوارث — وبالتحديد حتى لا تظهر في الأخبار.

وتنظم إدارتي، وهي معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي، برنامجا تدريبيا لمسؤولي البلدان الأعضاء عن الاقتصاد الكلي التطبيقي، والقضايا المالية والأطر الإحصائية والقانونية ذات الصلة. وتستخدم دوراتنا نفس المنهج التحليلي الصارم المستخدم في دورات الاقتصاد الكلي والتمويل التي تُدرس في الجامعات، ولكنها تختلف عنها في أنها قصيرة وتركز بصورة أكبر على السياسات، وتستخلص دروسا من تجارب البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وتحاول هذه الدورات سد الفجوة بين النظرية الاقتصادية والتنفيذ العملي للسياسات باستخدام دراسات حالة وحلقات تطبيقية تعتمد على البيانات القطرية الفعلية.

توسيع الإمكانات

سمعت لأول مرة عن الدورات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت من خلال أحد حوارات مؤتمرات التكنولوجيا والترفيه والتصميم (TED) قدمته دافني كولر، مؤسسة شركة كورسيرا، وهي شركة رائدة فيما يتعلق بمفهوم تقديم دورات عبر الإنترنت بالمجان لعامة الجمهور. وقد كنت مولعة بإمكانات الدورات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت المقدمة. فقد كان الفصل الدراسي التقليدي في دوراتنا التدريبية الذي يغطي موضوعات مثل التنبؤ الاقتصادي وتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، يضم ما يصل إلى ٣٠ مسؤولا حكوميا في الفصل الواحد. وعلى الرغم من أننا كنا نجري الدورات في العديد من مراكز التدريب حول العالم، وندرب من ٧ آلاف إلى ٨ آلاف مسؤول رسمي في العام، فلم يكن ذلك كافيا لتلبية طلب البلدان الأعضاء في الصندوق. أما من خلال التعليم عبر الإنترنت، فإننا لن نتمكن من الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص فحسب، ولكننا سنستطيع أيضا أن نقدم التدريب بتكلفة أقل بكثير، دون التقيد بالحاجة إلى مرافق مادية وترتيبات لوجستية معقدة.

ولذلك فقد تعاونا في عام ٢٠١٣ مع edX، وهو اتحاد يقدم دورات مكثفة مفتوحة عبر الإنترنت بدأ نشاطه في جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وأطلقنا من خلاله أول دورة من دوراتنا المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت. وقد كانت هذه الدورة عن البرمجة والسياسات المالية، وهي دورتنا الرئيسية لصناع السياسات في وزارات المالية والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، وتقدم أيضا في شكل «معسكر تدريبي» مخصص للاقتصاديين الجدد في الصندوق. وقمنا منذ ذلك الحين بإعداد خمس دورات أخرى مكثفة مفتوحة عبر الإنترنت، بعضها متاح ليس بالإنكليزية فقط، ولكن بالفرنسية والإسبانية والروسية والعربية أيضا.

ولكن هل عمل هذا المشروع المشترك كما اعتقدنا أنه سيعمل؟ ويمكنني القول إنه كان أفضل من المتوقع، دون أن يعني ذلك أننا كنا نعرف بالضبط في ذلك الوقت ما الذي يمكن أن نتوقعه. ومن المفاجآت السارة هي أن ضعف توصيلية الإنترنت وانقطاعات الكهرباء لم تكن عقبة رئيسية أمام الوصول إلى الناس في أفقر البلدان. وكانت نسبة ٢٨٪ من المسؤولين الحاصلين على شهادات عبر الإنترنت من إفريقيا جنوب الصحراء و٣٨٪ من البلدان منخفضة الدخل. وكان أكبر عدد من المشاركين في دوراتنا من الكاميرون وأوغندا وزيمبابوي إلى جانب البرازيل والهند.

وانطلق التدريب عبر الإنترنت بشكل مثير للإعجاب؛ وأصبح يشكل حاليا ما يقرب من ثلث إجمالي برامج التدريب في الصندوق المقدمة للمسؤولين. فمنذ إطلاق أول دورة مكثفة مفتوحة عبر الإنترنت في أواخر عام ٢٠١٣، جذبت دوراتنا عبر الإنترنت ٢١ ألف مشارك نشط، ومنهم اجتاز الدورات التدريبية ٦ آلاف وثلاثمائة مسؤول

حكومي و٦ آلاف فرد من الجمهور العام من ١٨٣ بلدا، ويدل ذلك على التقدم الجيد نحو هدفنا المزدوج المتمثل في توسيع نطاق تدريب صناع السياسات وتقاسم المعرفة مع الجمهور العام. وعلى الرغم من أنه من الصعب تقدير مدى استيعاب المشاركين لهذه المعرفة واستبقائها وتطبيقها فيما بعد، فإننا نرى بالفعل دليلا على التعلم، حيث يحصل المشاركون في اختبارات نهاية الدورة على ١٦ نقطة مئوية في المتوسط أعلى مقارنة باختبارات ما قبل الدورة.

وهناك نتيجة مثيرة أخرى وهي أن تصميم الدورات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت — التي تشمل محاضرات مسجلة بالفيديو يمكن إيقافها وإعادة تشغيلها، ولوحات جدولية ببرمجية إكسل، ومنتديات حوار مع الطلاب الآخرين وفرص للتفاعلات عبر الإنترنت مع المعلم — يتيح تجربة شخصية رائعة. ويقول لنا بعض الطلاب المشاركين عبر الإنترنت إن هذه الدورات تشبه تقريبا العمل مع مدرس خاص، على الرغم من أن عدد المشاركين في الدورة الواحدة قفز من ٣٠ مشاركا إلى حوالي ٣ آلاف مشارك في بعض الأحيان.

وأخيرا، فقد تعلمنا أن التدريب عبر الإنترنت يُكمل أيضا التدريب المقدم وجها لوجه. وهو أكثر فعالية من التدريب في الفصول الدراسية من حيث نقل المعلومات وبناء مهارات مركزة. غير أنه أقل فعالية عندما يتعلق بالفروق الدقيقة وتعقيدات صنع السياسات في الحياة الفعلية وإتاحة فرص التفاعل بين الأقران. وعلينا أن نقدم نوعي التدريب بحيث يمكن الاستفادة من أوجه القوة النسبية للتكنولوجيا والتفاعل البشري لتعظيم التأثير على التعلم إلى أقصى حد وإتاحة تدريبنا لأكبر عدد ممكن من الناس. وبالتالي، فإننا سنجعل بعض الدورات والوحدات المقدمة عبر الإنترنت شرطا مسبقا للتدريب المقدم في الفصول الدراسية وسنعمل على تعديل المواد الدراسية التي نقدمها لنستكمل ما نقدمه عبر الإنترنت.

الصندوق النقد الدولي كمركز للمعرفة

إن التدريب لا يمثل إلا جانبا واحدا فقط من جوانب عملنا في مجال تنمية القدرات. فإذا كنا نستطيع إحداث هذا التحول الضخم من خلال التدريب عبر الإنترنت، ألا يمكننا أن نعزز استخدام التكنولوجيا لزيادة تأثير عمل الصندوق في مجال بناء القدرات بصورة أعم؟

وفيما يلي بعض الأفكار السريعة، على الرغم من أن الممارسين سيكون لديهم المزيد منها:

• **إنشاء مستودع لتقارير المساعدة الفنية يمكن البحث فيه وإتاحته لجميع المسؤولين.** فمخزون الصندوق الضخم من المعرفة الفنية هو شريان حياة المؤسسة. ويمكننا أن ننشئ قاعدة بيانات لتقارير المساعدة الفنية التي يمكن للبلدان الأخرى أن تستند إليها عند النظر في إجراء إصلاحات أو تنفيذ مبادرات محددة بشأن السياسات. وقد يتطلب الأمر كتابة تقارير المساعدة الفنية بشكل مختلف، وخاصة لفصل المواد السرية في محلقات لا تُدرج في قاعدة البيانات. وقد تكون هناك بعض التكاليف الانتقالية، ولكن من المرجح أنها تستحق الفائدة منها. فلن يؤدي المستودع الذي يمكن إجراء بحث فيه إلى زيادة المعرفة المتاحة للحكومات فقط، ولكنه سيجعل المساعدة الفنية أكثر فعالية أيضا من خلال تحسين تركيز طلبات البلدان وإعداد المسؤولين بشكل أفضل لتلقي المشورة الفنية.

• **تنظيم لقاءات تعلم بين الأقران من خلال محادثات بالفيديو.** فلا يتعين بالضرورة أن يكون صندوق النقد الدولي هو مروج المعرفة الفنية والخبرات في مجال السياسات، ولكننا يمكن أن نعمل أيضا كوسيط لتحقيق التوافق بين المسؤولين الذين لديهم المعرفة والخبرة ذات الصلة وأولئك الذين يبحثون عنها. فإذا كنت صانع سياسات في بلد منخفض الدخل، فإن ما يقوم به اقتصاد متقدم سيكون أقل أهمية مما يقوم به صناع السياسات الذين يمرون، أو مروا منذ وقت قريب، بتجربة مماثلة. ومن خلال استخدام برمجيات المحادثة بالفيديو التي تتيح للناس حول العالم التواصل مع بعضهم البعض بدون تكلفة، يمكننا إعداد محادثات مثلا بين صانع السياسات في ساموا ونظيره في موريشيوس، مثلما نفعل إلى حد كبير في الحلقات التطبيقية التي تعقد بين الأقران والتي ينظمها الصندوق من وقت لآخر، ولكن بتعقيدات لوجستية وتكلفة أقل بكثير

مخزون الصندوق الضخم من المعرفة الفنية هو شريان حياة المؤسسة.

من حيث الموارد. ولن تتيح هذه الترتيبات إجراء مناقشة غير رسمية لتفاصيل عملية إصلاح اقتصادي معين فحسب، بل ستتيح أيضا مناقشة الجوانب «الأكثر مرونة» لتنفيذه، مثل كيفية تخطي العقبات السياسية أو أفضل طريقة للتواصل مع الجمهور.

• **تشكيل «أصحاب المهنة الواحدة».** فيمكن أن يعمل الصندوق كمنظم، وييسر تشكيل مجموعات عبر الإنترنت على وسائط التواصل الاجتماعي لأغراض التنمية المهنية وتبادل المعلومات المهنية. ويجتمع المسؤولون معا من وقت إلى آخر للمؤتمرات، والحلقات التطبيقية والدورات، ولكنهم قد لا يرون بعضهم البعض مرة أخرى. أو قد يحصلون على مساعدة فنية بشأن موضوعات مماثلة ولا يتقابلون أبدا. ويمكن أن «يرعى» خبراء الصندوق مجموعات عبر الإنترنت تربط بين المسؤولين العاملين في مجال معين، على سبيل المثال، معدو النماذج الاقتصادية في البنوك المركزية، باستخدام منصات وسائط التواصل الاجتماعي. ويمكن أن ينشر الأعضاء أحدث المواد المهنية وأن يقارنوا التجارب ويتبادلوا الحلول للمشاكل التي يواجهونها في أعمالهم اليومية. ويمكن أن تكون مثل هذه المجموعات المتعددة البلدان مفيدة بصفة خاصة للاقتصادات النامية التي لديها عدد قليل من الموظفين ذوي الخبرات المتخصصة الرفيعة، الذين قد لا يكون لديهم العديد من الزملاء في منظماتهم للتشاور معهم وبالتالي يشعرون بالعزلة نوعا ما.

التعلم المستمر

كل هذه الأفكار قابلة للتنفيذ؛ حيث إننا نمتلك التكنولوجيا اللازمة. والتكنولوجيا ليست هي العقبة؛ ولكن اعتماد ممارسات عمل جديدة هو الذي يمثل أكبر تحد. وهناك تردد طبيعي في الإقدام على المخاطرة بتجربة أشياء جديدة، وقد يشعر الناس أن نشر معارفهم بالمجان يمكن أن يقلل من قيمة خبراتهم الفردية. ولكننا لا ينبغي أن نرى هذه المسألة كمباراة صفرية النتيجة.

فتعزيز استخدام التكنولوجيا لنقل المعرفة بطرق مبتكرة لن يلغي طرقنا التقليدية في تنمية القدرات في البلدان، مثلما لم يجعل التعلم عبر الإنترنت دوراتنا المقدمة وجها لوجه عديمة الفائدة. وستسمح لنا هذه الطرق المكملة لبعضها البعض بأن نكون أكثر فعالية. وعلينا أن نواصل تعديل طرقنا للاستفادة من الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا المتغيرة.

وستعود الفائدة على الجميع إذا تمكنا بشكل جماعي من الارتقاء بمستوى صنع السياسات الاقتصادية. وسيكون هناك دائما المزيد الذي يمكن أن نتعلمه، لأن الاقتصاد العالمي يتطور بصورة مستمرة، وبالتالي تتطور أيضا تحديات صنع السياسات التي نواجهها. وهذا سبب أكبر يدعو لاستخدام كل ما نمتلك من أدوات لمساعدة صناع السياسات على تطوير أساليبهم ومعارفهم. وكمنظمة دولية، علينا الالتزام بذلك. ■